النسوية بالأرض
عمليات الهدم غير المشروع لأحياء سكنية في سوريا في 2012-2013

دمشق: 4 فبراير/شباط 2013

دمشق: 14 يوليو/تموز 2013
التسوية بالأرض
عمليات الهدم غير المشروع لأحياء سكنية في سوريا
في 2012-2013
تكرس هيومن رايت ووتش جهودها لحماية حقوق الإنسان الخاصة بمختلف شعوب العالم. إننا نقف إلى جوار الضحايا والنشطاء ونعمل على منع التمييز، وكفالة الحقوق السياسية، وحماية الأفراد من التعامل الإنساني أثناء الخروج، وتقدم الجناة للعدالة. نحقق ونكشف انتهاكات حقوق الإنسان ونحمل المنتهكين المسؤولية. كما نواجه الحكومات وأصحاب السلطة كي يكفوا عن الممارسات المسيئة ويحترموا القانون الدولي لحقوق الإنسان. وندعو الجماهير والمجتمع الدولي إلى مساندة كفالة حقوق الإنسان للجميع.

هيومن رايت ووتش منظمة دولية لها عملين في أكثر من 40 دولة، ومكاتب في أمستردام وبيروت وبرلين وبروكسل وشيكاغو و جنيف و غوام و جوهانزبرغ ولندن و لوس أنجلوس و موسكو و نيويورك و باريس و فرانسسكو و طوكيو و برلين و تورنتو و تونس و واشنطن وزيرور. 

http://www.hrw.org/ar

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارتنا موقعا:
التسوية بالأرض
عمليات الهمد غير المشروع لأحياء سكنية في سوريا في 2012-2013

خريطة سوريا
ملخص
الITERATIONS
إلى الحكومة السورية
إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
إلى كل الدولة
منهج التقرير
I. هدم حي مشاع الأربعين - حماة
II. هدم حي وادي الجووز - حماة
III. عمليات الهمد في حي القابون - دمشق
IV. عمليات الهمد بحي التضامن - دمشق
V. عمليات الهمد في حي برزة - دمشق
VI. عمليات الهمد حول مطار المزة - دمشق
VII. عمليات الهمد في حي حران العواميد - دمشق
VIII. الإطار القانوني
شكر وتقدير
خريطة سوريا
ملخص

بعد تدمير وادي الجوز، جاء الجيش إلى حيًا يعبر الجسر، وقالوا إنه سيتمكنون حيناً كما دمروا وادي الجوز ومشاع الأربعين إذا انطلقت صمامة واحدة من هنا.

- سيدمرون

إنهم وقالوا الصوت، بمكبرات حيناً إلى الجيش جاء الجوز، وادي تهدم بعد ذلك.

هنا من واحدة رصاصة انطلقت إذا الأربعين ومشاع الجوز وادي وذكروا كما كانوا.

مجاور حي من جوز وادي تدمير شاهدت سيدة.

تموز/يوليو من 2012 اعتباراً من يوليو تموز 2012 قامت السلطات السورية بقضي تدمير الألاف من البنايات السكنية، وأحياء بكاملها في بعض الحالات، باستخدام المتفجرات والجرافات، في دمشق وحماة، وحماة وسورية من كميريات المدن السورى. وزعم مسؤولون حكوميون ومنافذ إعلامية موثوقة للحكومة أن عمليات الهدم أتت كجزء من جهود التخطيط العمراني لإزالة مبان مقامة بالمخالفة للقانون. إلا أن عمليات الهدم كانت تجري تحت إشراف قوات عسكرية وكثيراً ما كانت تتم في أعقاب قتال بين القوات الحكومية والمعارضة في تلك المناطق. وتشير هذه الظروف، علاوة على أقوال شهود وتصريحات أقل موثوقية من مسؤولين حكوميين تناقلتها وسائل الإعلام، تشير إلى تعلق عمليات الهدم بالنزاع المسلح، في مخالفات القوانين الإنسانية الدولي، أو قوانين الحرب.

خلصت هيومن رايس ووتش إلى أن سبع حالات من حالات الهدم واسع النطاق الموثقة في هذا التقرير تتفاوت قوانين الحرب، إما لأنها لم تخدم أي غرض عسكري ضروري وبدت وكأن المقصود منها هو معاقبة السكان المدنيين، أو لأنها تسببت في أضرار غير متناسبة للمدنيين. لقد ارتكب المسؤولون عن هذا التدمير الغاشم للممتلكات المدنية أو عن فرص عقابات جماعية، ارتكبوا جرائم حرب وينبغي التحقيق معهم ومحاسبتهم.

وقعت أول حالة من حالات الهدم واسع النطاق التي وثقتها هيومن رايس ووتش في يوليو تموز 2012. وتبين صور القمر الصناعي التي حلتتها هيومن رايس ووتش أن السلطات السورية قامت منذ ذلك الحين بدم غرامات 140 هكتاراً - أو ما يعادل مساحة 200 من ملاعب كرة القدم - من البنايات السكنية في معظمها، في سبعية أحياء بحماة ودمشق. كان الكثير من المباني المهدمة عبارة عن عمارات سكنية ترتفع لعدة طوابق، وبلغ بعضها نمطية. لقد فقدت آلاف العائلات مساكنهم نتيجة لعمليات الهدم هذه.
وقعت كافة عمليات الهدم الموثقة في مناطق يشيع اعتبارها، من جانب السلطات ومن جانب المجموعات المسلحة. على الطلب، قامت السلطات الحكومية ببدء بناءات سكنية في مناطق تضررت بالغارات الجوية، وتقدمت بتحسين مناطق تضررت بالعمليات العسكرية. ومع ذلك، لا يزال الوضع يعاني من خلال التحرش، وتعتبر الحكومة المحاذرة لوسط الحياة في دمشق، حيث يدمر مئات المباني، بما في ذلك المعتقلات والمدنية. يرى النتاج أن الفيلم والتدريبات العسكرية في دمشق، تماشاً مع القاء، كان له تأثير كبير على السكان في المناطق المكملة، مما أدى إلى تدمير الأحياء.

وقد تم تبديد عمليات الهدم بعد قتال عنيف بين القوات الحكومية والمعارضة، من خلال تقديم معلومات تفيد بالحالات، ومن خلال توثيق الشهداء الذين أجريتهم قوات وتشريعات العسكرية، على الرغم من أن قيام السلطات بإجراءات لحماية هذه الأهداف الحكومية أو الاستراتيجية، ربما كان له ما يبرره، إلا أن تدمير المنازل من المباني السكنية، على بعد كيلومترات من تلك الأهداف في بعض الحالات، يبدو أنه لم يتبلاس وكان يخالف القانون الدولي.

وقد تحقى بعض المسؤولين الحكوميين والمعارضين بالأعمال القرصنة في المناطق مدنية طوال العمليات. الهدم، فقرر حسين مخلوف، محافظ ريف دمشق، صرارة في مقابلة إعلامية في أكتوبر/تشرين الأول 2012 أن عمليات الهدم ضرورية لطرد مقاتلي المعارضة. بعد تهديدات وادي الجوز، بدمشق، حذرالجيش السكان في أحياء أخرى من تهديد بوريتهم أو إذا كان مثل المقاتلين. ونتجاهم مقاتلو المقاومة والقوات الحكومية من تلك الأحياء، وهذا بحسب شاهدة من الهجوم.

قال سكان محليون لـ فايزون راين ووتش إن قوات الهدم لم تتذرنهم بالهدم، أو لم تكن تفعال، لأن أصوات الهدم تتلء من أصواتهم. وقال أشخاص مملكونا أنهم أجريتهم صدىً مهرب للعملية. ووجد المقاولون أيضاً أنهم لم يتلقوا أي تعويض. وزعم البعض من الشعوب المحلية، أن تدبير قيادة الحكومة عن طريق الهدم، كان يمكن أن يضر بالتصاريح والوثائق الضرورية لمتابعته، إلا أنها دمرت رغم هذا. لم تتمكن فايزون راين ووتش من التحقق من هذا الزعم. ولم ترى أي سكان محليون ووتش إصابة أي شخص أو فقاعة أثناء عمليات الهدم هذه.

وبوجه قوانين الحرب، لا يجوز لبعض النزاعات مهارة أي أهداف سريعة، وال товаров، والعمال، للاستمرار، لتجنب استخدام الممتلكات لأغراض عسكرية، من قبل، أو استخدام، إلى جانب قوات المحاذرة. ومع ذلك، فقد تجدر بالساحة الشعوبية، لتدريب هوج العدوان على سبيل المثال، مثلاً، وفظ، وإطلاق النار، وتعتبر هذه الأهداف، والممتلكات المدنية، مما يكشف عن في المرة العسكرية المنظورة. أما تدمير الممتلكات لمجرد مهارة السكان فهو محدود في كافة الأوقات.

وفي المناطق التي تخضع لسيطرة جماعات المقاومة المسلحة، لا تواجه التهديد من جانبها، يجوز لأي أطراف الحزب، على نحو مشروع أن يسعى إلى هدم ممتلكات مدنية لأسباب
أمانة طويلة الأجل، ويتعلق هذا الأمر، على سبيل المثال، بالمنشآت المدنية القريبة من قواعد أو مطارات عسكرية. إلا أن قواعد الحرب تلزم أطراف النزاع، بقدر الإمكان، بنقل المدنيين والأخلاف المدنية من جوار الأهداف العسكرية. ويمتاز القانون الدولي لحقوق الإنسان، ينبغي إتمام عمليات الهدم هذه بعد ما يكفي من الإملاك والتشاور والتعويض للمتضررين.

يركز هذا التقرير إلى تحليل تفصيلي لعدد 14 صورة تجارية " عالية الوضوح " ملتقطة بالأقمار الصناعية، وعدد 16 مقابلة مع شهود على عمليات الهدم وأصحاب منازل تم هدمها. علاوة على هذا فقد قامت هيومن راينس ووتش بمراجعة تقارير إعلامية ومرسومات حكومية ومقاطع فيديو للدمار وما أعقبه منشورة على موقع يوتيوب.

إن هيومن راينس ووتش تدعو الحكومة السورية الى وضع حد فوري لعمليات الهدم التي تخالف القانون الدولي، وتوفير التعويض والإسكان البديل للضحايا، كما تدعو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
الوصيات

إلى الحكومة السورية

• التوقف فورًا عن هدم المنازل بالمخالفة للحظر الذي تفرضه قوانين الحرب على الاعتداء العدي أو غير المتنااسب على الأعيان المدنية، وعلى التدمير العاشم للممتلكات، وعلى العقاب الجماعي. لا ينبغي تنفيذ مرسومات التخطيط العرقي على نحو انتقائي للالتزام على قوانين الحرب وتدابير الحماية المكونة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

• ضمان توفير المساعدات الإنسانية، بما فيها المأوى، للكافة المدنيين الذين فقدوا منازلهم بسبب عمليات الهدم، سواء كانت مشروعة أو غير ذلك.

• توفير تعويضات كافية أو إسكان بديل للسكان الذين تم هدم منازلهم على نحو غير مشروع.

• وضع حد لهذه المنازل لأسباب أمنية في المناطق غير المهددة من قبل قوات المعارضة دون إشارة مسبق وتشاور وتعويضات كافية، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

• الاحتفاظ بإحصائيات دقيقة للأضرار اللاحقة بالمتلكات وإثارة تلك المعلومات للجهو العام في توقيت مناسب.

• إتاحة حق الوصول الفوري ودون عوائق، والتعاون مع المراقبين والصحفيين ومرافقي حقوق الإنسان المستقلين، من فيهم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ولجنة تقصي الحقائق بشأن سوريا التابعة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

• إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

• تبني جزاءات محددة للهدف بحق المسؤولين السوريين الذين يظهر تورطهم بجرائم ذات مسؤولية في انتهاك حقوق الإنسان.

• إزام الدول بتعلق كافة المبيعات والمساعدات العسكرية، بما فيها التدريب والخدمات الفنية، للمحكومة السورية حتى تفعّل حماية حقوق الإنسان. 

• اتخاذ التدابير اللازمة لمحاسبة المسؤولين عن هذه الجريمة.

• الالتماس بتعون سوريا التام مع لجنة تقصي الحقائق بشأن سوريا التابعة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

إلى كل الدول

بالنظر إلى إخفاق مجلس الأمن في اتخاذ إجراءات بغرض الضغط على الحكومة السورية لإنهاء عمليات قتل المدنيين دون وجه حق وتدمر الممتلكات المدنية، فإن على الحكومات المعنية أن تتحرك، فردية وجماعية، من أجل:

• إصدار إدانة علنية لعمليات الهدم غير المشروع التي تخالف القانون الدولي الإنساني.
• تنفيذ حظر بيع السلاح وتوريده، وكذلك الذخائر والعتاد، للحكومة السورية.
• زيادة الضغط على روسيا والصين للتوقف عن عرقلة التحرك الفعال بشأن سوريا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
منهج التقرير

يعتمد هذا التقرير إلى تحليل تصويري لـ 14 صورة تجارية "عاليا العرض" ملتقطة بالاقيم الصناعية. تم تسجيلها بين 16 يوليو تموز 2012 و 2 و 10 و 12 و 13 أكتوبر/تشرين الأول، و 29 نيسان/أبريل 2013. وقد استخدمت صور القمر الصناعي التي تغطي كامل المجال العمري للعديد من متغيرات الجهد، وتقييم شهادات شهود العيان، علاوة على قياس مساحة الهدم وتوقيته وتوقيته. إضافة إلى هذا تم استخدام الصور لتحقيق الأساليب المحتملة للهدم التي استخدمتها قوات الحكومة، وتقييم السياق الأمني المحلي السابق مباشرة لعمليات الهدم، والمтратز معها واللائق عليها، عن طريق تحديد أعداد المركبات العسكرية القتلة في المنطقة الملاصقة.

قامت هيومن رايتس ووتش أيضاً بإجراء مقابلات مع 16 شخصاً، أما أنهم كانوا شهداءاً على عمليات هدم أو كانوا يتلقيون منازل تم هدمها. وقد انطوى اختيار الشهود وإجراء المقابلات معهم على تحديد أن القليل وما يعقبه من عمليات هدم تسبب في تشكيل العديد من الشهود. إجراء المقابلات في البلاد المحاربة لسوريا. وقد تم إجراء معظم المقابلات بالعربية من طرف باحثين يتكلمون العربية، وأجري بعضها بواسطة مترجمين بين العربية والإنجليزية. وسبب وجود احتمالات للانتقال قد جربت أسماء الضحايا الشهود الذين أجريت معهم المقابلات، واستخدمنا بدلًا منها أسماء مستعارة للإشارة إلى مصارع المعلومات.

كما راحظت هيومن رايتس ووتش أكثر من 85 مقطع فيديو منشور على يوتيوب، وقامت بتحليل مرسومات وبيانات عامة إضافية إلى تقارير الرؤية، والتحقيق من توقيع مقاتط الفيديو ومواصفاتها وظروفها، أتصلت هيومن رايتس ووتش بمصريين وأجريت معهم مقابلات كلما أمكن. وفي عدة حالات قامت هيومن رايتس ووتش بإجراء لقطات مفردة من مقاتط الفيديو، صائعة في بعض الأحيان في ضوء تحركات من تلك اللقطات، لمقارنة الملاحة الظاهرة في مقاتط الفيديو بصور القمر الصناعي والتأكد من الموقع.

وتثبّت قياسات المساحة في التقرير إلى مساحات المباني المدمرة، وليس المساحة الإجمالية للإحياء التي تعرضت للهدم. وقد تم حساب المساحة الإجمالية للمباني المدمرة عن طريق قياس المناطق المتضررة مباشرة من صور القمر الصناعي.

أما حالات الهدم المتضمنة في هذا التقرير فهي الحالات التي تمكنت هيومن رايتس ووتش فيها من الحصول على أقوال من شهود أو من أقاربهم، وعلى تسلسل زمني من صور القمر الصناعي بجودة عالية بما يكفي لإتاحة التحليل التفصيلي.

1) تم تسجيل صور القمر الصناعي المستخدمة في هذا التقرير في صياح كل من 16 يوليو تموز، 4 و 28 أغسطس/أب، و 8 و 22 و 28 سبتمبر/أيلول، و 3 و 13 أكتوبر/تشرين الأول، و 29 نيسان/أبريل 2013. EUSI, USG and Astrium; Copyright: DigitalGlobe 2014 and CNES 2014.
1. هدم حي مشاع الأربعين - حماة


المساحة المهدومة تقديرية: 40 هكتاراً.

بحسب صور القمر الصناعي التي راجعتها هيومن رايتس ووتش، تم تدمير ما قد يشمل كافة المباني في حي مشاع الأربعين على الطرف الشمالي لمدينة حماة بين 27 سبتمبر/أيلول و13 أكتوبر/تشرين الأول 2012.
إلى حد بعيد يتكون حي مشاع الأربعين، الملاصق لطريق حماة-حلب السريع، من منازل رابحة. الإشادة تم تشبيهاً بالمخالفات القانونية لاندلاع النزاع السوري، وهذا يحسب سكان محليين. وقد استشهدت مؤسسات إخبارية عن هدم الحيمبشرين حكوميين، بينما محارضوه حماة، يقولون إن السلطات كانت تزيل المباني المبنية بالمخالفات القانونية لتطوير المنطقة وتحسين ظروف المعيشة لسكانها.2

لا أن سياسة عملية هدم الحي وطوفها تشير إلى أن داعيها الرئيسي كان العمليات العسكرية المستمرة ضد مقاتلي المعارضة في المنطقة.

كانت قوات الحكومة قد اشتبكت مع مقاتلي المعارضة في المنطقة في أوقات مختلفة في الشهور السابقة على الهدم، حسب سماحة من السكان المحليين أجرت مهربة رايس وتش وتش مقابلات. قال أحد السكان: "كان جنود الجيش يقفون ببوابة للتفتيش عن مقاتلي المعارضة. وإذا اشتبهوا في وجود مقاتلين للمعارضة في المنزل فإنهم يقاتلون صاحبه أو يعجلونه".3 وزعم شاهدان أخرين أيضاً أن قوات الحكومة ارتكبت جرائم إعدام ميدانية خارج نطاق القضاء.4

ووق السكان ل هيومن رايس وتش إن مقاتلي المعارضة، بسبب سيطرة القوات الحكومية على المداخل الرئيسية لحماة، كانوا كثيراً ما يستخدمون الطريق الضيق في الحي الأربعين كثيف السكان للتنقل بين المدينة وخارجاً. وقال سكان أيضاً إن بعض الأشخاص من الحي انضموا إلى الجيش السوري الحر، لكنهم لم يكونوا يقيمون إلا بنزلين من منازل الحي.

وفي سبتمبر/أيلول 2012، بعد قليل من نهاية شهر رمضان، شنت قوات الحكومة هجوماً كبرى على الحي، فقصّفت المنطقة بالدموع والرماح قبل الدخول، حسب حوار الذي أجرته هيومن

Damas Post, October 9, 2012,
http://www.damaspost.com/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A5-%
%D9%85%D8%AE%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%
%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B9-%
%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AB%D9%8A%D9%86-%
%D9%84%D8%A8%D8%A3-%D9%84%D8%A8%D8%AB%D8%B1%D9%8A%D8%AF-%
%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D8%A7%9%84%9A.htm

(تمت الزيارة في 9 يناير/كانوكان الثاني 2014)

Damas Post, September 20, 2012,
http://www.damaspost.com/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA-%D8%B7-%
%D9%87%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%A7%D8%82-%D9%81%D9%8A-%
%D8%A7%9%84%8D%AD%9%84%78%9%81-%
-%D8%A7%9%84%8D%AD%9%84%78%9%81-%
-%D9%88%8D%AB%D9%8A%D9%86-%
-%D9%88%8D%AB%D9%8A%D9%86-%D9%88%8D%AB%D9%8A%D9%86-%D9%88%8D%AB%D9%8A%D9%86-%D9%88%8D%AB%D9%8A%D9%86-%D9%88%8D%AB%D9%8A%D9%86-%D9%88%8D%AB%D9%8A.htm

(تمت الزيارة في 9 يناير/كانوكان الثاني 2014)

3 مقابلة عربية مع هيومن رايس وتش، 30 يناير/كانوكان الثاني 2013.
4 مقابلة عربية مع هيومن رايس وتش، 11 يناير/كانوكان الثاني 2012.
واتس ووش معهم المقابلات. وبعد عدة أيام من القتال، انسحب مقاتلو المعارضة من الحي، كما قال الشهير. 5 استشهدت مواقعة إخبارية بمصرد حكومي لم تسمح أن قوات الحكومة قتلت عدداً من مقاتلي المعارضة واستولت على مخازن للأسلحة في الحي. 6

وبعيد انسحاب مقاتلي المعارضة، بدأت جرافات توجهها قوات عسكرية حكومية في حي الحسم، فقتلت آلاف المساكين، بحسب السكان. قالت أم عدي، التي كانت قد غادرت الحي قبل شهر من عملية الهدم خوفاً على سلامتها، قالت لـ "هيومن رايس ووش" أن بارختها ذات يوم لإبلاغها بأن منزلها يوشك أن يهدم. وحين ذهبت إلى بيته، وجدت أن الجيش السوري قطع المدخل المؤدي إلى شارعها بالدبابات ومركبات أخرى. قالت أم عدي:

"سحقت وكثرت وكنت لا أدري أين ستكون. وضعنا لهذا في منازلنا لكننا نظل إصابة أولادنا يومياً، يعمقون بالدمار ونفخون. توصلت للجديد أن يسخ لي جميع ألمي. فسمح لي، لكنني لم أحظ إلا بدقائق قليلة. وبعد رحيلي هدمت الجرافة منزلني، لم يبق منه شيء، حتى الجدران. 7"

وقالت صاحبة منزل ثانية تم هدم منزلها لـ "هيومن رايس ووش":

"رأتنا جرافات تقترب من هناا، لكننا بقينا في منزلنا لأننا لم نتخيل أنهم سيقرون جميع المنزل. وبعد يومين حان دورنا. تزامنا كل أعارضاً كأن نحن البياء ثانية أخرى لأن منزلنا كان يتم بيطئ عمليات الحلب من المنزل الشمالي، تحرير أفراد الاجتثاث. كان زوجي يتوسل إليهم للإبقاء على منزلنا لكنهم صاحوا:

"نريد أن ننها، نريد أن نندم." ولم يشرحو لنا ما يحدث. 8"

هناك رجل شهد الدمار من منزله على الجهة المقابلة من الشارع في نفس الحي، قال لـ "هيومن رايس ووش":

"كاتنت كارثة و莫斯كاً. لم تبق منزل في الحي سوى واحد كان يستخدم كمسجد. لكن لا أحد يدخل فيه الآن بالطبع لأن الجميع قد رحلوا. 9"

قالت صاحبة المنزلين المهدومين اللتين أحرقت "هيومن رايس ووش" معهما المقابلات إنها لم تتنقل أي تفسير أو تحذير أو تعويض رسمي. وتشير أولى علامات الهدم في صورة ملتقطة

5 مقابلة هانية مع "هيومن رايس ووش"، 30 يناير/كانون الثاني 2013.
6 أظهر على سبيل المثال، قواتنا المسلحة تقضي على عدد كبير من الأوروبية في حلب وتكبدن خسائر عائدة، وتشير حي جوبر.
7 تمت الزيارة في 9 يناير/كانون الثاني 2014 (وإنظر: "ضبط مكالمات محلية بساحة ملونة في كراش الصناعة، وإصابة العشرات من الأردنيين بعضهم من جنسيات عربية وأجنبية بأحذاء جبلية وكذناب ومضماريشلامن.
8 مقابلة هانية مع "هيومن رايس ووش"، 30 يناير/كانون الثاني 2013.
9 مقابلة هانية مع "هيومن رايس ووش"، 28 يناير/كانون الثاني 2013.

التصويت بالأرض
بالقدر الصناعي في صباح 28 سبتمبر/أيلول 2012.10 وبينما يظهر في صورة 28 سبتمبر/أيلول وجود ما يفوق السبعين من معدات البناء والمرافق الثقيلة في المنطقة، فإنه لا يظهر سوى أربعة عربات مدرعة، مما يؤيد زعم الشهود بأن القتال كان قد انتهى وكان الحي تحت سيطرة الحكومة في توقيت الهدم.11 تظهر صور 13 أكتوبر/تشرين الأول أنه بحلول ذلك التاريخ كانت كافة مباني الحي تقريباً، على مساحة مبنية تفوق الأربعين هكتاراً، قد هدمت.12

---

10 تاريخ صور الأقمار الصناعية التي حالتها هيومن رايتس ووتش: 22 سبتمبر/أيلول 3 و 13 أكتوبر/تشرين الأول 2012، EUSI, USG and Astrium; Copyright: DigitalGlobe 2014 and CNES 2014
11 المصدر 2014
12 السابق
II. هدم حي وادي الجوز - حماة

المساحة المهدمة التقديرية: 10 هكتارات.

المساحة المهدومة التقديرية: 10 هكتارات.

بين 30 أبريل/نيسان و15 مايو/أيار 2013، قامت قوات الحكومة بهدم حي وادي الجوز بأكمله (مساحة بنيوية إجمالية تبلغ 10 هكتارات)، الواقع على الطرف الشرقي لمدينة حماة، وهذا بسبب صور القمر الصناعي وشاهدتين أجرت مهماً هيومن رايتز ووتش مقابلات.

وكمما في حالة حي مشاع الأربعين، أدعت وسائل الإعلام الموالية للحكومة أن السلطات كانت تزيل "مخالفات عمرانية" جعلت الحي ظيقًا ومؤخرًا المرور فيه. إلا أن موضوعات إخبارية أخرى وصفت العمليات في الحي بأنها استعادة السلم والأمن، وقتل الإرهابيين والاستيلاء على أسلحة وذخائر.

†3
†4
†13
†14
†12
†11
†10
†9
†8
†7
†6
†5
†4
†3
†2
†1


(تمت الزائدة في 9 يناير/كانون الثاني 2013). http://sana.sy/ara/347/2013/05/01/480181.htm

انظر: 13

انظر: 14

انظر: 12

انظر: 11

انظر: 10

انظر: 9

انظر: 8

انظر: 7

انظر: 6

انظر: 5

انظر: 4

انظر: 3

انظر: 2

انظر: 1

انظر: 13

انظر: 14

انظر: 12

انظر: 11

انظر: 10

انظر: 9

انظر: 8

انظر: 7

انظر: 6

انظر: 5

انظر: 4

انظر: 3

انظر: 2

انظر: 1

انظر: 13

انظر: 14

انظر: 12

انظر: 11

انظر: 10

انظر: 9

انظر: 8

انظر: 7

انظر: 6

انظر: 5

انظر: 4

انظر: 3

انظر: 2

انظر: 1

انظر: 13

انظر: 14

انظر: 12

انظر: 11

انظر: 10

انظر: 9

انظر: 8

انظر: 7

انظر: 6

انظر: 5

انظر: 4

انظر: 3

انظر: 2

انظر: 1

انظر: 13

انظر: 14

انظر: 12

انظر: 11

انظر: 10

انظر: 9

انظر: 8

انظر: 7

انظر: 6

انظر: 5

انظر: 4

انظر: 3

انظر: 2

انظر: 1

انظر: 13

انظر: 14

انظر: 12

انظر: 11

انظر: 10

انظر: 9

انظر: 8

انظر: 7

انظر: 6

انظر: 5

انظر: 4

انظر: 3

انظر: 2

انظر: 1

انظر: 13

انظر: 14

انظر: 12

انظر: 11

انظر: 10

انظر: 9

انظر: 8

انظر: 7

انظر: 6

انظر: 5

انظر: 4

انظر: 3

انظر: 2

انظر: 1

انظر: 13

انظر: 14

انظر: 12

انظر: 11

انظر: 10

انظر: 9

انظر: 8

انظر: 7

انظر: 6

انظر: 5

انظر: 4

انظر: 3

انظر: 2

انظر: 1

انظر: 13

انظر: 14

انظر: 12

انظر: 11

انظر: 10

انظر: 9

انظر: 8

انظر: 7

انظر: 6

انظر: 5

انظر: 4

انظر: 3

انظر: 2

انظر: 1

انظر: 13

انظر: 14

انظر: 12

انظر: 11

انظر: 10

انظر: 9

انظر: 8

انظر: 7

انظر: 6

انظر: 5

انظر: 4

انظر: 3

انظر: 2

انظر: 1

انظر: 13

انظر: 14

انظر: 12

انظر: 11

انظر: 10

انظر: 9

انظر: 8

انظر: 7

انظر: 6

انظر: 5

انظر: 4

انظر: 3

انظر: 2

انظر: 1
أجريت هيومن رايس ووتش مقابلات مع اثنين من السكان المحليين كا نا قد شهدوا عملية هدم الحي، قالا لـ هيومن رايس ووتش إن مقاتلي المعارضة، كما في حي الأربعين كا نا قد استغلو حي وادي الجوز في دخول مدينة حماة والخروج منها بسبب موقعها على أطراف المدينة. في نهاية أبريل نيسان، قامت قوات الحكومة بقصف الحي لمدة يومين، فأت بالعديد من السكان المحليين إلى القرار بحسب الشاهدين.15

وعلى مدار الأسبوع التالي استخدمت قوات الحكومة الجرافات في تدمير كافة مباني الحي بحسب الشاهدين. رفعت سيدة كا شهدت الدمار في وادي الجوز من منزلها على الوجه المقابلة من الطريق السريع، قالت لـ هيومن رايس ووتش:

"كانت أرى الحي من شرفتي. في البداية رأيت شاحنتين كبيرة برافها عسكريون، تأخذ أشياء من منازل في الحي. ثم بدأت الجرافات في تدمير المنزل. قالت الحكومة إن الكثير من المتمردين كانوا يختبؤون في وادي الجوز.16

وبسبب شاهدة أخرى، استخدم الجيش السوري مكبرات الصوت وقال عناصره للسكان أن أمامهم ساعة واحدة لحزم أمتعتهم.17

تؤكد صور التقطتها الأقمار الصناعية في 30 أبريل نيسان و29 مايو أيار 2013 الهدوم التام لمساحة تبلغ 10 هكتارات من المباني، وتبين أيضاً وجود آلات بناء ثقيلة مثل الجرافات والحفارات في المنطقة.18

وبينما أفر سكان مدوينون بأن الكثير من مباني حي وادي الجووز مبنية دون تراخيص سليمة، إلا أن مسلك الجيش بعد عملية هدم الحي يشير إلى العلاقة الواضحة التي تربط الأمر بال RaisedButton.

قالت سيدة من سكان حي مجاور لـ هيومن رايس ووتش:

"بعد الهدوم، جاء الجيش إلى حيننا وقالوا عبر مكبرات الصوت إنهم سيتمون حينا كما دمو في وادي الجووز، وتماس أبريلين إذا انطلقت رصاصة واحدة من هنا.19

15 مقابلة مع هيومن رايس ووتش، لبنان، 11 يوليو/تموز 2013.
16 مقابلة مع هيومن رايس ووتش، لبنان، 11 يوليو/تموز 2013.
17 مقابلة هاتفية مع هيومن رايس ووتش، 31 يوليو/تموز 2013.
18 تاریخ صور الأقمار الصناعية التي حملها هيومن رايس ووتش: 30 أبريل/نيسان و29 مايو/أيار 2013، المصدر: EUSI, USG and Astrium; Copyright: DigitalGlobe 2014 and CNES 2014.
19 مقابلة مع هيومن رايس ووتش، لبنان، 11 يوليو/تموز 2013.

التصويت بالأرض

المساحة المهدومة التقديرية: 18 هكتارًا.
بين صور القمر الصناعي التي راجعتها هيومن رايتس ووتش أن المباني التي تغطي مساحة تقدر بـ18 هكتار قد تم تدميرها في حي القابون شمالي دمشق على موجتين. وتشير صور القمر الصناعي إلى أن موجة الهاشم الأولي حدثت بين 16 يوليو/ تموز و3 أكتوبر/تشرين الأول 2012، والموجة الثانية بين 4 فبراير/ شباط و1 يوليو/ تموز 2013.21

ويبدو أن الموجة الأولى كانت تتلقى مباشرة بإشتباكات عنيفة بين قوات الحكومة والمعارضة في منتصف يوليو/ تموز 2012. في 15 يوليو/ تموز أفادت تقارير بوجود إشتباكات، وصفت بأنها "الآكثر شرسة حتى الآن" في العاصفة، في أحياء التضامن والميدان وكفر سوسة الجنوبية، وبعدها بقليل في أحياء القابون وبرزة الشمالية.22

بالتدريج أرغنت القوات الحكومية قوات المعارضة على الانسحاب. وقال وليد، وهو ناشط مدني من السكان، لـ هيومن رايتس ووتش إن قوات الحكومة شنت هجمة كبرى على الحي، باستخدام المروحيات والمدفعية وبئر الدبابات في نحو 16 يوليو/ تموز 2012. بعد عدة أيام من القتال، دخلت الحي قوات حكومية مصحوبة بالشيحة، أو المليشيات الموالية للحكومة، على حد قوله، وبدأت في نهب المنازل والمناجر. وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان في 19 يوليو/ تموز 2012 بأن الجيش السوري دام حي القابون بـ"اعداد كبيرة من الدبابات".23 بحلول 23 يوليو/ تموز قال مسؤولون حكوميون ونشطاء للمعارضة أن قوات الحكومة استعادت إلى حد بعيد السيطرة على دمشق.24

---


22 انظر:


وبعد انضمام قوات الحكومة من القابون، بدأت هجوماً على حي دمياط، مما منع انتقال المساواة في 50 يوماً. وقال لـ هيومين راينس ووتش:

"هدم الجيش 1250 منزلًا، وأصيب 650 منزلًا إثر حريق مروع. إنها كابون، أو ثلاثة في كل منزل. وأظهر الجيش السوري صاحب كل منزل 24 ساعة لإفراغ مجزرهم. ولم يحصل أصحاب المنازل على أكثر من 3 ساعات لحزم معتقدهم والرحل. لم يكن الوقت كافياً. لم يكد الناس بأي شيء معهم."

يظهر في عدد من مقاطع الفيديو المشتركة على يوتيوب سير عمليات الهدم في القابون أو ما جがありました. وفي أحد المقاطع المشتركة في يوليو/تموز، تقوم حركة سيناريوهات مجزرة بهدم منازل في حرب مندوبية ما يبدو أنه بداية حربية واحدة. وظاهر في كثير من مقاطع الفيديو المشتركة في يوليو/تموز أن عملية الهدم كانت مستمرة في ذلك الوقت.

قد منزل في الاقابون تم تصويره بالفيديو:
صورة عبارة عن تجميل لعدد صور من مقطع فيديو تم نشره على يوتيوب في 28 يوليو تموز 2013. تشير مقارنة الصورة للجامعة بصور المقر الصناعي إلى أن عملية الهدم في مقطع الفيديو وقعت قرب الطريق السريع 1 في حي الاقابون.

قال وليد لـ "يومن رايتز ووتش، إن مناطق الهدم كانت هي المناطق التي وقع فيها أعنف القتال.
وقال لـ "يومن رايتز ووتش:
كان خط الجبهة [بين قوات الحكومة والمعارضة] يمتد من مناطق العملة والعارضة وحتى المنطقة الصناعية، والآن تدمر المنطقتان تماماً. وانكشفت أمام قوات الحكومة بما يكفي لالتقاط أي هجوم للمعارضة.29

لم تتمكن "يومن رايتز ووتش من العثور على أي بيان أو مرسوم حكومي يفسر سبب عمليات الهدم في الاقابون. كما لم تتمكن "يومن رايتز ووتش من التوصل إلى أي شاهد على الموجة الثانية من عمليات الهدم، التي تمت في توقيت ما بين 4 فبراير/شباط و1 يوليو/تموز 2013، بحسب صور المقر الصناعي.

مقدمات هانفية مع "يومن رايتز ووتش، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.29

التسوية بالأرض
IV. عمليات الهدم بحي التضامن - دمشق


المساحة المهدمية التقديرية: 15.5 هكتارات.
تتبين صور القمر الصناعي التي حلتها هومن رايت ووتش أن المباني في مساحة تمسق بـ15.2
هكتاراً بي التضاريس في جنوب دمشق قد هدمت على موطنين: في تفوقت ما بين 8
سيتمبر/أيلول و 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، وتوقعت ما بين 4 فبراير/شباط و 1 يوليو/تموز
30.2013
وتشير أقوال سكان المحليين، وتفاصيل إعلامية، وتصريحات مسؤولين من الحكومة والمعارضة،
إلى أن موجة الهدم الأولي بي التضاريس في دمشق أتبت نفس النمط كما في هدم حي القابون
(انظر أعلاه). لقد شهد حي التضاريس، بصفته أحد أحياء دمشق الحاضرة لبيطرة المعارضة،
وحاذا من أغلب الاصط股ات في معركة العاصمة التي وقعت في يوليو/تموز 2012. وتوقف
الحبي بأنه "آخر معاقل" المعارضة، فيما كانت قوات الحكومة ترفع معاسير على
الانسحاب بعد قاتل عنيف.31 ووصف سكان محللون أجرت معهم هومن رايت ووتش مقابلات,
وصفو القصف العنيف لحي من جانب قوات الحكومة بدءًا من 15 يوليو/تموز.32 وتشير صور
القمر الصناعي نيران مشتعلة وعومداً من الدخان الكثيف على سطح بناء سكنية من ستة طوابق
في صباح 16 يوليو/تموز.33

وبحسب أقوال من السكان المحليين الذين أجرت معهم هومن رايت ووتش مقابلات، أدى القتال
في يوليو/تموز 2012 إلى العديد من السكان إلى الرحيل، وحلت محل مطلع أغسطس/آب كان مقابل
المعارضة jdbc في الحي قد رحلوا بدورهم، بسبب نفاد ذخيرتهم بسبب مزاعق.34 ويفق
الزعم بأن قوات مقاتلي المعارضة في مطلع أغسطس/آب مع التصريحات الرسمية، في 4
أغسطس/آب 2012، استشهدت عدة مناذر إعلامية بمتحدث عسكري يقول إن الجيش "ظهر"
عند مناطق في دمشق، ومن بينها التضاريس، وإن الوضع "ممتاز ومستقر".35

قال السكان المحليين لـ هومن رايت ووتش إن قوات الحكومة بدأت في هدم المنازل في
التضاريس باستخدام المتفرجات والجرافات في سبتمبر/أيلول 2012.36 وتشير أولى علامات الهدم
في صور القمر الصناعي الملتقطة يوم 8 سبتمبر/أيلول.37 تشير صور القمر الصناعي، التي

30 توابيع خير القمر الصناعي التي حلتها هومن رايت ووتش: 8 و 22 سبتمبر/أيلول، 3 أكتوبر/تشرين الأول 2012، و 4
EUSI, USG and Astrium; Copyright: DigitalGlobe 2014 and CNES 2014.

33 توابيع خير القمر الصناعي التي حلتها هومن رايت ووتش: 8 و 22 سبتمبر/أيلول، 3 أكتوبر/تشرين الأول 2012، و 4
EUSI, USG and Astrium; Copyright: DigitalGlobe 2014 and CNES 2014.

35 انظر على سبيل المثال: "Syrian Army Controls All Of Damascus,” Naharnet, August 4, 2012,
37 توابيع خير القمر الصناعي التي حلتها هومن رايت ووتش: 8 و 22 سبتمبر/أيلول، 3 أكتوبر/تشرين الأول 2012، و 4
تستعرض أكوارياً منتظمة نسبياً من الركام حيث كانت توجد منازل من قبل، إلى تنفيذ عمليات الهدم على نحو محكوم واحترافي.

بحسب أحمد الذي شهد عملية التدمير، حصل السكان على مهلة شديدة القصر. قال أحمد:

"تم منح أصحاب المنازل ساعة واحدة لإخلاء منازلهم. رأيت أشخاصاً يقروون اسمائهم من النوافذ. كنت أريد مساعدتهم لكنني شعرت بالخوف لأن الجيش السوري كان حاضراً."

تم الإبلاغ عن عمليات الهدم أيضاً من جانب صحفي دولي زار التضامن في منتصف أكتوبر/تشرين الأول حين كانت عمليات الهدم لم تزل جارية.

تبين صور القمر الصناعي ومقاطع فيديو منشورة على يوتيوب أن قوات الحكومة قامت أيضاً بهدم 12 بناء سكنياً عالية الارتفاع بطريقة النسف المحتمل في حي الزهراء والزهور (القزاز) المجاورين للتضامن، بين 22 سبتمبر/أيلول و29 نوفمبر/تشرين الأول 2012. لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من التوصل إلى أي شاهد على الموجة الثانية من عمليات الهدم بين فبراير/شباط ويواليو/تموز 2013، ولا وجدت أي تصريح أو مرسوم حكومي رسمي بشأن عمليات الهدم في التضامن.

---

EUSI, USG and Astrium; Copyright: DigitalGlobe 2014 and CNES 2014

38 مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 21 فبراير/شباط 2013.
40 تورط في عرق القمر الصناعي التي حلتها هيومن رايتس ووتش: 8 و22 سبتمبر/أيلول، و3 أكتوبر/تشرين الأول 2012، و4 فبراير/شباط و1 يوليو/تموز 2013: المصادر: EUSI, USG and Astrium; Copyright: DigitalGlobe 2014 and CNES 2014.

المساحة المهدومة التقديرية: 5,3 هكتارات.

تواريخ عمليات الهدم: أكتوبر/تشرين الأول 2012؛ فبراير/شباط - يوليو/تموز 2013 (تقريبية)

41 مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 4 يوليو/تموز 2013.
في حي برزة بشمال دمشق، قامت قوات الحكومة بهدم ما يبلغ مجموعه 3,500 عقدة من المباني على موعدتين: في أكتوبر/تشرين الأول 2012 وفي وقتیما بين فبراير/شباط ويوبيوتموز 2013.1

وبحسب بسام، الذي تم تدمير منزله، برر مسؤول الحكومة عمليات الهمد بالإشارة إلى مرسم. يبلغ عمره عقوداً من سنتين القرن العشرين يسمح بزيادة عرض الشارع كجزء من جهد التخطيط العمراني. قال بسام: "كان الجميع يعرفون ذلك المرسم.

وهيكل حين قررت أنا وأخي شراء قطعة أرض في تلك المنطقة، حرصنا على أن يتعدد العقار بأكثر من 20 متراً عن الشارع تحسباً لقيام الحكومة بتنفيذها". لم تتمكن هومن رايس ووتش من الحصول على نسخة من ذلك المرسم.

ولكن بحسب بسام، حين قامت قوات الحكومة بهدم منزل بطول شارع مستشفى تشرين خلال أسبوعين في أكتوبر/تشرين الأول 2012، فقد هدمت منزلة أيضاً، الذي زعم أنه يقع على مسافة تتجاوز الشارع متراً. وتبين صور المرصد الصناعي التي تؤكد أن العمليات المعتمد للهدم أن جميع المنازل في نطاق 45 متراً تقريباً من جانب الشارع، وليس 20 متراً فقط كما يحدد المرسم، قد تم تدميرها.


45 مقالة هافياً مع هومن رايت ووتش، 4 يوليو/تموز 2013.

46 تأريخ صور المرصد الصناعي التي حلتها هومن رايت ووتش: 22 سبتمبر/أيلول، و3 أكتوبر/تشرين الأول و29 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، المصادر:
قال بسام لـ هيومن رايتس ووتش إنه حاول التقدم بشكوى للسلطات، إلا أنها لم تجدا نفعاً:

ذهبت مع ابن عمي إلى مكتب المحافظ في دمشق وطلبنا التعويض. وبالطبع كانوا لا. وقالوا لنا إن القضايا تمزجة حتى تصل إلى المحكمة، وكان علينا أن نعرف بالآبل قبل شراء الأرض. وكان ثمنها أن منزلنا لم يكن في نطاق النحو 20 متراً أموراً بالانصراط.

قال بسام لـ هيومن رايتس ووتش إنه كان يحمل وثيقة تؤكد ملكيته للأرض وتصريح بناء لمزرعة. لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من التحقق من هذا الزعم.

ومع ذلك فإن موقع عمليات الهدم في برزة وسبها يشير إلى تعلق الهدم بالنزاع المستمر.

كانت المناطق المحجمة تقع في جوار مستشفى تشيرون العسكري، أحد المستشفيات الرئيسيه التي تمتلك وتعالج جنود الحكومة الجريح. كما تقع المنطقة على حدود دمشق تمامًا، وقد داوم محتجون على استخدام الطريق للاستلام من الحقول خارج المدينة حيث كانوا يختبئون إلى المنطقة المحجزة بمسجد أبو برزة، حيث كانوا ينظمون المظاهرات، بحسب بسام.

تكلف الهدم في أكتوبر/تشرين الأول بإزالة كافة المباني في نطاق 45 متراً من الطريق حتى جنوب المستشفى، وتمت الموجة الثانية من الهدم أكثر من 50 مبنى إلى الجنوب والشرق مباشرة من مجمع المستشفى.

وتتكرر تقارير إعلامية إلى إشتبك قوات الحكومة والمعارضة عدة مرات في المنطقة في الأسابيع السابقة على عمليات الهدم. كما أفادت وسائل إعلام بوجود عدة هجمات على نقاط التفتيش الحكومية ومخازن الحرارة وحدات تفجيرات فيها.

لاحظت صحفية دولية زارت المستشفى، في موضوع من ديسمبر/كانون الأول 2012، أن المباني على جانب الطريق لمساحة 90 متراً (100 باردة) قد تم تدميرها بالإجراءات لتسهيل القصص ونصب القنابل. واستشهدت مدير المستشفى الذي قال إن ستة أطباء وأربعة من ساقتي عريضي الإسقاط قد قضوا خلال عام، ربما عند محاولاتهم الوصول إلى المستشفى، رغم أن الموضوع المنتشر لم تحدد هذا.

وبحسب بسام، ظهر قناعةً على أسطح عدة مباني ومن بينها مستشفى تشريفي ومركز التعليم العام بعد عمليات الهدم. وبسبب الهدم، تمكّن القناعة من ترصيد مساحة كبيرة بطول الطريق.

EUSI, USG and Astrium; Copyright: DigitalGlobe 2014 and CNES 2014

47 مقالة تلفزيونية مع هيومن رايتس ووتش، 4 يوليو/تموز 2013.
48 مقالة تلفزيونية مع هيومن رايتس ووتش، 4 يوليو/تموز 2013.
49 انظر:
قال بسام لـ هيومن رايت ووتش إن مقاتلي المعارضة انتقلوا إلى منطقة أخرى من برزة بعد عمليات الهدم، وتوقفت المظاهرات لأن القناصة جعلوا تجمع المتظاهرين شديد الخطورة.51

ورغم وجود تقارير تفيد بوجود اشتباكات في المنطقة في توقيت عمليات الهدم، إلا أن مقطع فيديو منشور على يوتيوب في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2014 يبين حفرة تهدم أحد المنازل بينما يقف أشخاص بتيار مدني في الشارع وتمر بجوارهم سيارات تبدو مدنية.52

ومع أن هجمات المعارضة على المستشفى أو طاقم الطبي قد تبرر اتخاذ إجراءات وقائية من جانب السلطات، إلا أن هدم عشرات المنازل يبدو غير مناسب. ولا يبدو أن السلطات قد عرضت على الملاك أي تعويض، بحسب المالك الذي أجرت معه هيومن رايت ووتش مقابلة.

51 مقابلة هاتفية مع هيومن رايت ووتش، 4 يوليو/تموز 2013.
52 "هدم منازل ومنزلات المدنيين على طريق مسقى تشرين، مقطع فيديو، يوتيوب، 6 أكتوبر/تشرين الأول 2012: (تمت الزيارة في 9 يناير/كانون الثاني 2014). http://youtu.be/afUt8ERBRS0
الساحة المهدومة التقديرية: 41,6 هكتاراً.

تاريخ عمليات الهدم: أغسطس/أب 2012 - ديسمبر/كانون الأول 2012 - مارس/آذار 2013

المساحة المهدومة التقديرية: 41,6 هكتاراً.

التسوية بالأرض
تبين صور القمر الصناعي التي راحتها هيومن رايتيس ووتش أن مساحة يبلغ مجموعها 41.6
كيلومتراً من المباني قد تم هدمها حول مطار المزة العسكري، الذي يعد قاعدة عسكرية في
ضواحي دمشق الجنوبية تابعة للمخابرات الجوية، وهي إحدى الأجهزة الأمنية الرئيسية الأربع
في سوريا. وحسب الصور، تم القسم الأساسي من عمليات الهدم في توقيت ما بين
ديسمبر/كانون الأول 2012 ويواليوم تموز 2013.53 كما وقعت عمليات هدم محدودة في توقيت
أسبق، في أغسطس/آب 2012.

عند إجراء مقابلة بشأن عمليات الهدم في دمشق مع حسين مخلوف، محافظ ريف دمشق التي
تتبعها المنطقة المهدمة حول مطار المزة، أشار المحافظ إلى المسروق 66 الذي أصدره الرئيس
الأسد في 18 سبتمبر/أيلول 2012. ينص المسروق على تنمية مناطقتين بهما منازل مبنية
بالمخالفة للقانون، ويبدو أن إحداهما هي الجانب الجنوبي الشرقي لمطار المزة الذي تم هدمه.
قال مخلوف إن عمليات هدم سيجري تنفيذها قريبًا في داريا وحرستا وبدلاً، ورغم إشارة المسروق
إلى المنازل المبنية بالمخالفة للقانون إلا أن مخولف في مقابلة قال إن مخولف في المقابلة قال إن عمليات الهدم ضرورية
لشرط المواجهة، بحسب ما نشر.

يبدو مطار المزة العسكري والمنطقة المهدمة الملاصقة على ربط مدينة دمشق بـ داريا
والمحمسية، وهما بلدان في ريف دمشق معروف أنها من معاقل المقاومة. تحولت
المظاهرات السلمية في بداية إلى مواجهة مسلحة في النهاية، وقام عدد كبير من مقاتلي
المعارضة المسلحة باستخدام البلدة لشن هجمات على أهداف عسكرية، بما فيها المطار. وعند
هجمات الحكومة دموية في النزاع السوري حتى ذلك الوقت.56

تبين صور القمر الصناعي أن عدداً ضخماً من المباني إلى الشمال الشرقي مباشرة من مطار
المزة قد تم هدمها في نفس توقيت هجوم أغسطس/آب بين 22 و26 أغسطس/آب.57 وحسب
ياسر، وهو أحد السكان المحليين الذين أجربوه هيومن رايتيس ووتش، أن المباني التي تم هدمها
كانت في الماضي يتم استخدامها كمنازل للبيع، لكن منازل المحلة تقع قرب نبالة العسكرية، التي تعرضت لهجم مقاتلي
المعارضة في إشتباكات أغسطس/آب. لم يتمكن هيومن رايتيس ووتش من إجراء مقابلات مع شهود على
عمليات الهدم هذه، وتمت حاجة إلى تحقيقات إضافية لتحديد ما إذا كانت هذه الموجة المحدودة من
عمليات الهدم قد خالفت القانون الدولي.

53 تاريخ صور القمر الصناعي التي حلتها هيومن رايتيس ووتش: 4 و 28 أغسطس/آب و 8 سبتمبر/أيلول، و 29 نوفمبر/تشرين
الثاني 2012، و 4 فبراير/شباط و 1 يوليو/تموز 2013. المصدر: EUSI, USG and Astrium; Copyright: DigitalGlobe 2014 and CNES 2014.

54 انظر:
Sam Dagher, “Fighting to Hold Damascus, Syria Flattens Rebel ‘Slums’,” The Wall Street Journal, November 27, 2012,
http://online.wsj.com/news/articles/SB10001424052970204707104578092113759746982
(تمت الزيارة في 9 يناير/كانون الثاني 2014).
55 “مسروق بإحداث منطقتين تطبيقيتين في نطاق محافظة دمشق ضمن المصور العام المدنية” وكالة أمان سانا الحكومية: 20
56 انظر: EUSI, USG and Astrium; Copyright: DigitalGlobe 2014 and CNES 2014.
57 تاريخ صور القمر الصناعي التي حلتها هيومن رايتيس ووتش: 4 و 28 أغسطس/آب; المصدر: EUSI, USG and Astrium; Copyright: DigitalGlobe 2014 and CNES 2014.
بدات الموجة الثانية، والأكبر، من عمليات الهدم في ديسمبر/كانون الأول 2012. وبحسب ياسر، جاءت هذه المرحلة في أعقاب إعداء على نقطة تقليد حكومية عند تقاطع محوري يوم 25 نوفمبر/تشرين الثاني، نجم عنها قتل كل الجنود بها. قال ياسر لـ ووتش إن قوات الحكومة استعادت السيطرة بسهولة على المنطقة السكنية الملاصقة للمطار والمسماة الخليج.

قال ياسر إن أباه وجده اللذان كانا يعيشان في الخليج في ذلك الوقت فرا من المنطقة في 25 نوفمبر/تشرين الثاني حين سمعا عن الهجمة، خائفاً بتلك الحكومة بالسكان المدنيين. وقال ياسر لـ ووتش إنه يعتقد أن قرابة ال3000 مبنى ربما تكون قد هدمت إجمالاً في المنطقة المحitive بمطار المزة. تبين صور المطار الصناعي أن كافة المباني في مثلث بين المطار والطريق المؤدي إلى الجنوب والشرق من المطار قد هدمت، ورغم صعوبة التأكد من العدد الدقيق إلا أن صور المطار الصناعي تشير إلى هدم عدة آلاف من المباني.

مقارنة بعمليات البناء في هذه المدن، على سبيل المثال، يبدو أن بعض العمليات حول مطار المزة على الأقل كانت أقل حكومية واحترافية بكثير. وظهر في مقاطع فيديو منشور على يوتيوب في فبراير/شباط 2013 عدة مبان يجري هدمها بانفجارات كبيرة غير مțحة. تتفرّ قطعاً كبيرة من مواد البناء لعدة مئات من الأمتار في الهواء.

بينما يمكن لسهم الفاعلة على مطار المزة العسكري أن تبرر قيام الحكومة باتخاذ إجراءات معينة، إلا أن تدمير المئات من المساكن يبدو أنه لا يناسب للتناسب.

63 "تغيج البويات المحلية بمطار المزة العسكري - السيناريو 3-2013، مقاطع فيديو، يوتيوب، 16 فبراير/شباط 2013; (تمت الزيارة في 13 أغسطس/آب 2013). http://youtu.be/Vsjg-KIkMMM"
عمليات الهدم في حي حران العواميد - دمشق

تاريخ عمليات الهدم: فبراير/شباط - أبريل/نيسان 2013 (تقريبي)
المساحة المهدومة التقديرية: 14,3 هكتارات
في حران العواميد، وهي بلدة يسكنها نحو 12 ألف نسمة وتبعد 3 كيلومترات إلى الشمال الشرقي من مطار دمشق الدولي، قامت قوات الحكومة بهدم ما يبلغ مجموعه 14,3 هكتارات من المباني في مطلع 2013.

وبحسب تقارير إعلامية فإن السلطات السورية كانت في حوالي 12 فبراير/شباط 2013 قد أصدرت مرسوماً ينزع ملكية أراض في عدة مناطق حول المطار الدولي، بما فيها حران العواميد، لم خطوط الكهرباء.

لكن أياً كانت أسبابها، فإن أقوال الشهود والحكومة تشير إلى تعلق العملية بالنزاع المرتفع.

64 تشير التقارير الإعلامية إلى المرسوم 18905. لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من الحصول على نسخة من المرسوم نفسه وقد صدر أحدث المرسومات على موقع الحكومة السورية في توقيت كتابة التقرير في سبتمبر/أيلول 2012.

65 وفي زيارة ميدانية إلى حي غرب حنان، 26 يوليو/تموز 2013. انظر أيضاً: "الحكومة السورية تستمك أراضي قرى محطة المطار في نواياها: تقييم مستمر للأراضي المستمكدة من قبل الحكومة". 

66 في زيارة ميدانية إلى حي غرب حنان، 26 يوليو/تموز 2013.
أكتبت صور الأعماد الصناعية أن حوالي 14,300 هكتاراً من المباني قد دمرت بين 28 أغسطس/آب 2012 و23 مايو/أيار 2013، وهي تاري鲜 الصور التي حلقتها هيومن رايس ووتش ووتش.72 وقد تمكنت محكمة تطبيقية الأعماد الصناعية لهذه المنطقة من تحديد الأطر الزمني من صور الأعماد الصناعية وحدها بشكل أكثر دقة، لكن في تفعيل على إحدى صفحات موقع فيسبوك بتاريخ 17 فبراير/شباط، كتب تطبيقية الأعماد الكبرى أن الجرافات شرعت في هدم منازل في البلدة لمدة 10 أيام، في ما يشير إلى بدء عمليات الهدم في حرق العمود في نحو السابع من فبراير/شباط.73

قال طارق، وهو أحد السكان المحليين ممن شهدوا عمليات الهدم، لـ هيومن رايس ووتش إنه يعتقد أن السلطات قد هدمت حوالي 500 منزلًا، أو نصف منازل حرق العمود كلياً.74 ويتفق تقرير صور الفجر الصناعي في حرق العمود في 28 أغسطس/آب 2012، و23 مايو/أيار 2013 المصدر: EUSI, USG and Astrium; Copyright: DigitalGlobe 2014 and CNES 2014.


70 "سلسلة عمليات ضد الإرهابيين في ريف دمشق وإقامة أعداد منهم بين قبلي ومصاعب في حلب وريف إدلب ومحمص، وكالة أنباء سانا: المرصد السوري يوضح أحداث وتواريخ بطولات ضخمة من ريف دمشق، 12 فبراير/شباط 2013: http://www.alsaas.com/story/3706714313/02/02/464988.htm" (تمت الزيارة في 13 أغسطس/آب 2013).

71 "عمر الطوق على المنطقة الشرقية تنظيف المنطقة المنتمية من مطار دمشق إلى جنوب الغربي من الإرهابيين، وكالة أنباء سانا: المرصد السوري يوضح أحداث وتواريخ بطولات ضخمة من ريف دمشق، 12 فبراير/شباط 2013: http://www.alsaas.com/story/3706714313/02/02/464988.htm" (تمت الزيارة في 13 أغسطس/آب 2013).

72 تقرير صور الفجر الصناعي في حرق العمود في 28 أغسطس/آب 2012، و23 مايو/أيار 2013 المصدر: EUSI, USG and Astrium; Copyright: DigitalGlobe 2014 and CNES 2014.


74 مقابلة هادفة مع هيومن رايس ووتش، 17 فبراير/شباط 2013.
الدمار الظاهر في صور القمر الصناعي من مايو/أيار، التي تبين أن معظم المنازل في وسط البلدة قد هدمت. هناك أيضاً عدة مناطق من التهديم واسع النطاق في نطاق عدة كيلومترات من وسط البلدة وتمتد منه إلى معظم الاتجاهات. ويحسب طارق، قام أناس بنهب مدنية بنهب الأثاث من منازل الناس قبل هدمها بالتفجيرات وألآت البناء الثقيلة.

قال طارق أيضاً إن السكان المحليين لم يتلقوا إدراضاً أو تعويضاً ولا تفسيراً رسمياً بشأن عمليات الهدم.

ورغم أن هجمات المعارضة على المطار يمكن أن تبرر قيام الحكومة باتخاذ إجراءات وقائية، إلا أن هدم منازل الطيار، وكثير منها على بعد كيلومترات من المطار، يبدو أنه لا يتسم بالتناسب.

التسوية بالأرض
إطار القانوني

يتولى القانون الدولي الإنساني، أو قوانين الحرب، ضبط القتال بين قوات الحكومة السورية وجماعات المقاومة المسلحة، وهو قانون ملزم للكافة الأطراف في أي نزاع مسلح، سواء كان دولياً أو جماعات مسلحة من غير الدول.

وقد سعت الحكومة السورية إلى تبرير تدمير الممتلكات في مواقع متبقية من سوريا في الاحالة إلى البالغ المخالفات لقانونية وجهود التخطيط العمليا. لكون تطور عمليات الهدم، كما صرحت هذا التقرير، تشير إلى تفاقم النزاع المسلح المستمر. وربع أن القوات الحكومة السورية قامت بتدمير ممتلكات لأساس عسكري مشروعة في بعض الحالات، إلا أن هؤلاء رأيد ووتش ووجد أن التدمير واسع النطاق للممتلكات في الحالات المفصلة في هذا التقرير ينتهك التزامات سوريا القانونية الدولية.

يمكن العثور على قوانين الحرب الحاكمة للأساليب والوسائل الحربية في المقام الأول في قواعد للهاء لسنة 1907، والبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لسنة 1977 (البروتوكول الأول). 77 ورغم عدم انطلاقة أي من المعاهدات المذكورة في النزاع الداخلي المسلح في سوريا، إلا أن معظم بندو الإفلاس تعتبر انعكاساً لقانوني الإفلاس. 78 كما تطبق أيضاً المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949 (المادة 3 المشتركة)، والتي تتعلق بمعالجة المدنيين والمحاربين الذين لم يعودوا يشاركون في القتال. 79

76 منفتش تحقيق حول انطلاق القانون الدولي الإنساني على النزاع في سوريا، أنظر هروقلي، د. "حلفاً في قلبي", 3 منفظة 17, 2012. http://www.hrw.org/ar/reports/2012/05/03/


(تمت الزيارة في 2 فبراير/شباط 2013). كما يستنكر القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما فيه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وفي الانتهاء النزاع المسلح. لكل هذه المعاهدات كافة الأفراد حقوقهم الأساسية، بما فيها حق التعبئة والعملة والعمالية والامية، وحق الشروخ والحقوق في الحماية والعملة، وحق التمثيل، والحق في الحماية من التعذيب أو التعامل العقودي، وحق في التحويل المحكم، والحق في تدابير المدنية والاجتماعية، وحق في التعلم أو التعليم، وحق في الانتهاء من الفراق أو الممتلكات، وحق في التحقيق في حلقة الأفراد من المختبر، وفي التدابير، ضمن حقوق أخرى.


78 يذكر "رسالة" الحرب بصفة عامة إلى الأسلحة المستخدمة، بينما تشير "الأساليب" إلى طريقة استخدام تلك الأسلحة، يمكن اعتبار التحقيق الذي نشرته الأمم المتحدة عن الحرب في سوريا في سنة 1949 في إطار "النظام لاهاي".

83 يتوافق مع تقرير الأممية لقانون جينت/تشرين الأول 1950.


11 الص ص. 33.


93 يذكر "رسالة" الحرب بصفة عامة إلى الأسلحة المستخدمة، بينما تشير "الأساليب" إلى طريقة استخدام تلك الأدلة.

13 يتوافق مع تقرير الأممية لقانون جينت/تشرين الأول 1950.

14 يذكر "رسالة" الحرب بصفة عامة إلى الأسلحة المستخدمة، بينما تشير "الأساليب" إلى طريقة استخدام تلك الأدلة.

هيروهيا رايدج ووتش | برلين/كانو ف. الثاني 2014
وتلتزم أطراف أي نزاعات بالتفعيل في كافة الأوقات بين المقاتلين والمدنيين. ويجوز توجيه العمليات العسكرية تجاه المارة بين المدنيين وغيرهم من الأهداف العسكرية فقط، أما المدنيون والأعيان المدنية فلا يجوز تعريضهم للهجوم.

وقد تم تعريف الأعيان المدنية بأنها جميع الأعيان التي لا تمثل أهدافاً عسكرية. والأهداف العسكرية هي تلك الأعيان التي "طبيعتها أو موقعها أو الغرض منها أو استخدامها تمثل "مساحة مغاتها في العمل العسكري، ويوفر تدريباً الكلي أو الجزئي أو أسرها أو تحقيقها، في الظروف السائدة في ذلك التوقيت، ميزة عسكرية موثقة". وفي حالات الاستثناء يتم الالتزام بأن الأعيان المخصصة طبيعة للأغراض المدنية، مثل المنازل وآلات حياتها، والمدارس، ودور العباءة والمستشفى على سبيل المثال، لا تخضع للهجوم. إن الأعيان المدنية تبقى ممكناً حتى تلتحق إلى أهداف عسكرية وشبه بقائها كذلك فقط. وبمجرد توقف استخدامها لأغراض عسكرية، فإنه لا تعود عرضاً للهجوم.

وهيهجوم المدني أو العشائرية غليمة التمييز أو غير المتسبب على المدنيين والأعيان المدنية هو أمر محظور. تعدد الهجمات عشوائية عنيفة التمييز حين لا تتوجه نحو هدف عسكري محدد أو حين تستخدم أساليب أو وسائل حربية لا يمكن توجيهها نحو هدف عسكري، أو لا يمكن الحد من آثارها. الهدف غير المتسبب هو الهجوم الذي تتم فيه الخسائر المتوقعة في أرواح المدنيين وما يصيب الأعيان المدنية من أضرار بالإنفجار مقارنة بالميزة العسكرية الملموسة والباشرة المنتظرة.

وفي تسير العمليات العسكرية، يعين على أطراف النزاع إيلاء عناية مستديمة لإعداد السكان المدنيين والأعيان المدنية من أثار العمليات العدائية، وتلتزم أطراف باتخاذ إجراءات

---

ICRC, Customary International Humanitarian Law, rule 1

ICRC, Customary International Humanitarian Law, rules 7 and 8

ICRC, Customary International Humanitarian Law, rules 11 and 12

ICRC, Customary International Humanitarian Law, rule 14

ICRC, Customary International Humanitarian Law, rule 15

: انظر 80

: انظر 81

: انظر 82

: انظر 83

: انظر 84

: انظر 85

: انظر 86
احتياطية بهدف تجنب الخسائر العارضة في أرواح المدنيين، وإصابة المدنيين، والإضرار
بالإغاثة، وتقديمها للحد الأدنى على أي حال. 87

قبل إجراء هجوم، يتعين على أطراف النزاع القيام بكل ما يمكن تنفيذه للتحقق من أن الأشخاص
أو الأعيان المزعوم مهاجمها هي أهداف عسكرية ليست مدنيين أو أعيان مدنيين. 88 وفي تنفيذ
اللجنة الدولية للصليب الأحمر على البروتوكول الأول، تشرح اللجنة أن شرط اتخاذ كافة
الإجراءات "ممكنة التنفيذ" يعني، ضمن أمور أخرى، الأشخاص الذين يأخذون الهجوم
باعتبار الخسائر اللازمة لتحقيق أن الهدف هو هدف عسكري مشروعة "في وقت مناسب لإسعاف
الأشخاص المصابين بقدر الإمكان". 89 ويدل التكييف الإرشادي العسكري للمملكة المتحدة على هذا
الأمر بالمثال التالي:

إذا ثار اشتباك، على سبيل المثال، في أن مدرسة متمتعة بموقع تكتيكي مهين يجري
استخدامها كقطعة ترصد ومنصة للمدافعين من جانب طرف حميم، فإن هذا الانتهاك لا يكفي
بإلاة ألمة تعهد، لتبادل الهجوم على المدرسة. 90

وتتكمل قواعد لاحقًا بمنع التدمير غير الضروري لممتلكات العدو أثناء الأعمال العدائية. 91 أما
التفاقيات جنوب ففي تحدى "تشير الممتلكات ومصدراتها على نطاق واسع حين لا تندرج
الضرورة العسكرية ويجري تنفيذه على نحو غاشم وغير مشروعة" يوصى خوفًا خطرًا أثناء
النزاعات المسلحة الدولية. 92 والمجرموض على "التدبير العشائي" هو قاعدة طويلة الأمد من
قواعد القانون الدولي العرفي. ترجع على الأقل إلى عهد قانون لبير الأمريكي من سنة 1863،
الذي كان أول تقنين حدث لقوانين الحرب. 93

فقد تم تعريف قاعدة الضرورة العسكرية في قانون لبير، وتبنتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر
 فيما بعد، بوصفها "ضرورة تلك الإجراءات التي لا غنى عنها لتأمين غابات الحرب، وتعد
مشروعة بمقتضى القانون الحديث ومواقعات الحرب." 94 وبعبارة أخرى، لا يمكن استغلال

أمثلة:

87 ICRC, Customary International Humanitarian Law, rule 17

88 ICRC, Customary International Humanitarian Law, rule 16


90 ونظرًا للافتيا قانونه الفرعي للحرب، p. 53.


92 "الضرورة" (The Necessity of War), p. 50, Article 51, United States, General Orders No. 100 (Lieber Code), April 24, 1863, 15, p. 16.

93 "الضرورة" (The Necessity of War), p. 50, Article 51, United States, General Orders No. 100 (Lieber Code), April 24, 1863, 15, p. 16.

94 نظرًا للفاسد والرأسمالي للحرب، p. 50, Article 51, United States, General Orders No. 100 (Lieber Code), April 24, 1863, 15, p. 16.


الضرورة العسكرية كحجة لانتهاك النصوص الصريحة لقوانين الحرب، لأن اشتراطات
الضرورة العسكرية متضمنة بالفعل في قواعد قوانين الحرب.95 وتتضمن الضرورة العسكرية
الالتزام القانوني الأساسي، إذ يجب الإسرار بممتلكات المدنيين عن طريق تميز الأهداف
العسكرية من الأعين المدنية، والسماح بالهجوم على الأولى فقط وحظر هذا التدمير إذا كان
الضرر المتوقع للمدنيين غير متواضب مع الميزة العسكرية المباشرة المنتظرة.

ويعتبر هذا مفهوم الضرورة العسكرية يرفض تلك الإجراءات التي تعبر وسيلة لتبني هدمة
كانت لولا هذا لتعتبر غير مشروعة، إذ لا يقصد بها إلحاق الهزيمة بال العدو، أو تنتهك قوانين
الحرب ببعض أضرار مفرطة بأعين مدنية فيفا إلى الميزة العسكرية الملموسة والباشرة
الحتمية من الهجمة. ورغم أن قاعدة الضرورة العسكرية تمتع المخططات العسكريين استقلالاً
كبيراً بشأن التكتيكات المناسبة لتنفيذ عملية عسكرية، إلا أن هذا الاستقلال يظل خاضعاً لقوانين
الحرب وأعرافها.96

وقد وجدت هيومن رايتس ووتش أن الممتلكات المدمرة، في الوقائع التي حقق فيها هذا التقرير،
لم تكن أهدافا عسكرية بالمعنى المفهوم على نطاق واسع من هذا الفيوج، ومن ثم فإنه حتى حين
تقدمت الحكومة السورية بمخطط عسكري لتبني تدمير تلك الممتلكات، إلا أن الأعين المقصودة
ظلت لا تلبي اشتراطات الهدف العسكري، وبالتالي لم تكن خاضعة للهجوم أو التدمير.

وقد ميزت هيومن رايتس ووتش تلك الحالات من الحالات التي كانت أعين مدنية فيها بمثابة
أهداف عسكرية، كما حين استخدام محاربون منازل سكنية للتخطيط للهجمات وشنها، وتتخزين
أسلحة وذخائر.

وأخيراً، فإن أهم أن تعتبر مهمات الحروب كهدف عسكري حين تمت مساهمة فعالة في العمل
العسكري، ويتوفر تدميرها في الظروف السائدة في ذلك الوقت مبرراً عسكرياً مؤكد. وتعد هذه
المعايير هادئة لتحديد مدى مشروعية تدمير الممتلكات. ومن ثم، يجب القواعد الواردة في
الكتيب الإرشادي لجيش الأميركي للحرب الميدانية للحلفاء الأعالي في سياق أعمال عدائية، فلا بد من وجود
"صنع وثيقة على نحو معقول بين تدمير الممتلكات والتغلب على جيش العدو".97

في بعض الحالات التي ورد تفصيلها أعلاه، يبدو أن قوات الحكومة السورية تدمرت ممتلكات إما
بسبب استخدامها في الماضي كأهداف عسكرية، أو لأسباب عقلانية هامة، أو بسبب مستقبلها
المفترض كأهداف عسكرية، أو لأسباب استثنائية. والقانون الدولي الإنساني يحظر التدمير العقابي
للممتلكات، ويفرض قيوداً صارمة على ما يمكن الاستخدام المستقبلي للهدف العسكري.

الثاني كانون/يناير ووتش رايتس هيومن 2014

ومع ذلك، في المابي، لا يُنظر إلى المناطق المتلألئة على أنها حديثًا، يقرر الكتيب الإرشادي العسكري البريطاني أنه:

وفور استسلام الجهة التي يجري الدفاع عنها أو الاستيلاء عليها، لا يُسمح بإحداث المزيد من الأضرار إلا ما تقتضيه ضرورات الحرب، من قبل إزالة التحصينات أو هدم الممتلكات العسكرية أو تدمير المخازن العسكرية أو إجراءات الدفاع عن الجهة. ولا يُسمح بتحريض مبان عامة أو منازل خاصة لمجرد أنه قد تم الدفاع عنها.98

كما أن أحد المعلقين الأكاديميين المرموقين قام بالمثل بانتقاد تدمير المنازل لأغراض عقابية من حيث قانونيته:

ويجوز للعين المدنية أن تصبح هدفاً عسكرياً إذا كانت الميزة الملموسة التي توفرها في ذلك التوتير ذات طبيعة توقعية. وعلى هذا فإنه يمكن لوحدة عسكرية أن تقوم بتحريض منزل من شأنه أن يحجب مرمى العدو أثناء هجوم وتوقف العدو. لكن على الرغم من هذا فإن الافتراض يظل قائماً بأن العين المدنية ليست هدفاً عسكرياً. ومن ثم فإن التصرف على أساس نوايا العدو لا يمثل أساساً كافياً لمهاجمة عين مدنية. وقد كتب المعلق المذكور أعلاه أن الاحتمالات الميدانية التي تكشف أوجه نية العدو إلى استخدام مدرسة بعينها كمستودع للذخيرة لا تبرر الهجوم على المدرسة طالما لم يتم نقل الذخيرة إليها. ثم يضيف: "ينبغي التأكد أن النوايا التي تُرشدها للاستناد إلى النوايا التي تم إلاأخبار عنها في خطط الطوارئ القائمة على "جوانبها أسواً".100

وكما يرد في تعليق اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المنظم بالحتجة، على البروتوكول الأول فإنه ليس من المشروع أن يُشن هجوم لا يُقدر إلا الميزات الإجمالية أو غير المحدودة."101 وبالمثل


100 السابق، ص. 90

101 انظر: ICRC, Commentary to the Additional Protocols, para. 204.
جيش الخضراء لضحايا النزاعات المسلحة قد لاحظوا أن الميزة العسكرية ينبغي أن تكون "عينية وملموسة" وليس "افتراضية وتكهنية".

كما قررت لجنة التعويضات الإثيوبي الإثيوبية، في تعيينها على تدمير ممتلكات مدنية على أيدي القوات الإثيوبية المخالفة من الأراضي الإثيوبية: "إن اللجنة لا توافق على أن الإنكار الاستخدام المستقبلي المحتمل لممتلكات من هذا القبيل، ممتلكات لا يمكن استخدامها مباشرة في العمليات العسكرية كالجسور والسكك الحديدية على سبيل المثال، يمكن تبريره بموجب المادة 53 [المتعلقة بتمديد الممتلكات]."

ويحسب المعلق المذكور أعلاه، "هناك أعين تخصص في الأحوال المعتادة (بطبعيتها) للأغراض المدنية، وطالما بقيت تلبى وظائفها الحيوية فإنه لا يجوز معاملتها كأهداف عسكرية". ويجوز أن تتحول أعين مثل المساجد والمدارس المدنية إلى أهداف عسكرية حين تقدم "مساهمة فعلية في العمل العسكري... وينبغي أن يكون الاعتبار الغالب هو "الظروف السائدة في ذلك الوقت".".

ويشرح معلقون آخرون أن المعيار القاضي باعتبار أن الأعيان المدنية تقدم ميزة عسكرية مؤكدة في الظروف السائدة في ذلك الوقت "ذو أهمية حاسمة".

فيلا، هذا القدر المفروض على الوضع الفعلي المطروح، يفقد مبدأ التمييز معناه، بما أنه يمكن لأي عين في التصور المجرد وفي ظل تطورات مستقبلية مختلفة أن تتحول إلى هدف عسكري. فقد يذكر أن قوات العدو تستطيع في المستقبل اختلال أحد المباني وتحويله إلى هدف عسكري.

ويلامن مثلما تم السماح بتسليح كضرورة عسكرية ملحة، لا ينبغي أن يتسبب التدمير بعدم التناسب. أي أنه، كما أسلفنا، لا يجوز أن يسبب لأعيان مدنية أضراراً مفرطة بالقياس إلى الميزة العسكرية المباشرة والملموسة المنظورة. وكما يقرر تعليل اللجنة الدولية للصلب الأحمر على اتفاقية جنيف.

**المراجع**


Dinstein, The Conduct of Hostilities under the Law of International Armed Conflict, pp. 87-92.


Dinstein, The Conduct of Hostilities under the Law of International Armed Conflict, pp. 90-91

الرابعة، "حيثما ثار شعور بضرورة اللجوء إلى التدمير، يتعين على سلطات الاحتلال محاولة
الاحتفاظ بحس من التناسب عند مقارنة الميزة العسكرية المكتسبة بالدمار المحدث." 107
وأخيراً فإنه في المناطق المدنية التي لم تخضع لقوات المقاومة، أو التي لا يوجد بها تهديد
وسهك باستخدام عسكري من هذا القبيل، يجوز أن ننشأ لدى أحد أطراف النزاع أسباب أمنية
مشرعة لتمديد ممتلكات مدنية. وتلتزم الأطراف، قبل الإمكان، بكل الأغراض المدنية الخاصة
ب捕捉ية من حوار الأهداف العسكرية. 108 قد يشمل هذا تمديد الممتلكات المدنية الفردية من
قواعد الجيش والمطارات وغيرها من الأهداف العسكرية. ومن غير المشرع أن يتسبب مثل
هذا التدمير في أضرار مدنية غير مناسبة.

وقد يخضع إخلاء السكان وتمديد المنازل للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وخاصة الحق في
السكن بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. 109 وبحق للذين
تم إخلاؤهم بدون أعمال عادل نشطة أن يحصلوا على مبلغ كافٍ لتشاور جدي وتعويض كافٍ
أو إسكان ديدل. 110 ويفض هذا المبادئ المدنية إلى,vector, الاحترام للاستقلال الشخصي،
ومع ذلك في حالة أو في كل حالة، فإن الاستقلال الشخصي لا يلغي حقوق الأشخاص على
تحقيق دوافعهم أو التوطئ فيها. وقد تقع المسؤولية أيضاً على الأشخاص الذين يخطئون لجريمة
الجريمة، "الحقوق الفردية، تعد المخاطبات الجسية للقانون الإنساني الدولي المترتبة بنية
إجراءات جرائم حرب. وفي النزاعات المسلحة غير الدولية، تشمل جرائم الحرب "التمديد
ممتلكات الخصم أو مصادرةها ما لم يكن التدمير أو المصادرة مفروضًا على نحو ملح بفعل
ضرورات النزاع"، والعقوبات الجماعية. 111

وقد تم تعريف النية الإجرامية بأنها المخاطبات المرتبطة عن عمد أو استناداً 112 ويجوز مساعدته
الأفراد جنائيًا أيضاً على محاولة ارتكاب جريمة حرب، وذلك على شروطها أو تسهيلها أو
المساعدة أو التواطؤ فيها. وقد تقع المسؤولية أيضاً على الأشخاص الذين يخطئون لجريمة
الجريمة، "الحقوق الفردية، تعد المخاطبات الجسية للقانون الإنساني الدولي المترتبة بنية
إجراءات جرائم حرب. وفي النزاعات المسلحة غير الدولية، تشمل جرائم الحرب "التمديد
ممتلكات الخصم أو مصادرةها ما لم يكن التدمير أو المصادرة مفروضًا على نحو ملح بفعل
ضرورات النزاع"، والعقوبات الجماعية. 111

ICRC, Commentary to the Fourth Geneva Convention, p. 302.

ICRC, Customary International Humanitarian Law, rule 24, citing Protocol II, art. 13(1)
انظر: 107

ICRC, Customary International Humanitarian Law, rule 156,

ICRC, Commentary to the Fourth Geneva Convention, p. 302.

ICRC, Customary International Humanitarian Law, rule 156,

UN Committee on Economic, Social and cultural Rights, “The right to adequate housing (art.11.1):
focused evictions,” General comment No. 7, UN Doc. HRI/GEN/1/Rev.7 (1997).

انظر: 111

ICRC, Customary International Humanitarian Law, rule 156,

ICRC, Customary International Humanitarian Law; p. 574,

انظر: 113

ICRC, Customary International Humanitarian Law, rule 156,

انظر: 112

انظر: 110

انظر: 108

انظر: 107
وبموجب القانون الإنساني، يقع على الدول واجب التحقيق في جرائم الحرب التي يزعم أن مرتقبها من أفراد قواتها المسلحة وغيرهم من الخاضعين لاختصاصاتها القانوني. وينبغي ملاحقة من تثبت عليهم المسؤولية قانونًا أمام محكمتهم تلبي المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، أو نقلهم إلى اختصاص آخر لملاحقتهم على نحو عادل.

ويتضمن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على التدمير الغاشم كجريمة حرب. وقد خلصت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى أن أركان جريمة الحرب المتمثلة في التدمير الغاشم تكتمل من: (1) وقوع تدمير الممتلكات على نطاق واسع، و(2) لم يكن مبرراً بضرورة عسكرية، و(3) تصرف مرتقبه بنية تدمير الممتلكات أو في استهدار بدميرها المحتمل. واستفادت المحكمة قائلة إن "التدمير الممتلكات محظور إلا حينما أمكن تبريره بالضرورة العسكرية. ولكي يكون التدمير معايحاً عليه فينفي أن يكون قد ارتكب عدًا أو كان النتيجة المترتبة من أفعال المتهم.".

وتصب قوانين الحرب أيضًا على النزاع الدولي بالتعويض الكامل، بما في ذلك التعويض المباشر للافراد، عن الخسائر الناجمة عن انتهاكات قوانين الحرب.

---


118 انظر: المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة قضية بلاشك (دائرة المحاكمة) 3 مارس/أذار 2000 فقرة 183.


شكر وتقدير

أجرى أبحاث هذا التقرير أوليه سولفانغ، باحث أول بقسم الطوارئ، وأنا نيستات، المديرة المساعدة لقسم البرامج، ولمي فتيه، باحثة سوريا ولبنان، وديانا سمعان، مساعدة الأبحاث. قام جوش ليونز، محلل صور القمر الصناعي في هيومن رايتون ووتش، بتحليل صور الأقمار الصناعية ومواد الفيديو. تولى أوليه سولفانغ كتابة التقرير، وساهمت في الكتابة أنا نيستات.

وساهمت سمان، وديانا ولبنان، سامية فقيه، ولمى المديرة القسم الاقتصادي، لقسم القمر الصناعي محلل ليونز، جوش. نيستات، آناكتس، اكتسبت كتابة التقرير، وساهمت في كتابة سولفانغ أوليه.

وشارك في التحرير لبي فتيه، ونديم حوري، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكلاعب بالدوين، مستشار قانوني أول، وتوم بوربيوس، نائب مدير قسم البرامج. كما تولت مراجعة التقرير تمارا الرفاعي، مدير الإعلام ومناصرة حقوق الإنسان في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقدم كايل هانتر، المشرف بقسم الطوارئ، خدمات الإنتاج والتنسيق، كما قدمت مساعدة بحثية إضافية من رافايل فالانو، المشرف بقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تولى إدارة الإنتاج للможحات المرني أيه شين، المساعدة في قسم المالطي ميديا، وأماندا باليلي، منسقة المالطي ميديا، وبيتر بيران، مدير قسم المالطي ميديا. وأعد التقرير للنشر كل من غريس تشوي، مديرة النشر، وفكيزروي هوبكنز، المدير الإداري.

كما نود التقدم بشكر خاص للضحى والشهداء السوريين الذين شاركونا حكاياتهم، علاوة على السوريين الذين ساعدونا في أبحاثنا، في وجه مخاطر شخصية كبيرة في أحيان كثيرة.

هيومن رايتون ووتش | يناير/كانو الثاني 2014

41
التسوية بالأرض

عمليات الهمد غير المشروع لأحياء سكنية في سوريا في 2012-2013

منذ يوليو/تموز 2012 قامت السلطات السورية بدء هدم مئات المبانى السكنية، وفي بعض الحالات هدمت أحياء كاملاً، باستخدام متفجرات وجرافات، في دمشق وحماة، وهمما من كبرى المدن السورية.

تقرير “التسوية بالأرض” يستند إلى تحليل لصور الأقمار الصناعية، ومقابلات مع ضحايا وشهود ومراجعات لصور ومقطع فيديو ووثائق في سبع حالات هدم واسع النطاق تجاوز قوانين الحرب، إلا أنها لا تخدم ضرر عسكري ضروري، أو لأنها تبدو عبارة عن اختراق للسكان المدنيين، أو لأنها أدت إلى ضرر غير متناسب لحق المدنيين.

تدعو هيومن رايتس ووتش الحكومة السورية إلى أن تكف عن الفوعة في أعمال الهمد التي تحقق القانون الدولي وأن تتوفر تعويضات وسکن بديل للضحايا. كما تدعو هيومن رايتس ووتش مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

غرع خليفة: هدم حي سناج الخامس في حمص.
غرع أمامي: أعمال هدم حول مطار المزة في دمشق.

hrw.org